التعديلات الدستورية ضرورة وطنية لضمان المستقبل

الاثنين - العدد (1536)
28 / محرم / 1432هـ - الموافق: 3 / 1 / 2011م

أسبوعية - سياسية | 20 صفحة | السنة الثامنة والعشرون | 30 ريالاً

الميثاق
لسان حال المؤتمر الشعبي العام

رؤية

سيكون للمرأة في الانتخابات النيابية القادمة دور فاعل ليس كناخبة فقط، وانما مرشحة باعتبارها نصف المجتمع..

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
رئيس المؤتمر الشعبي العام

منظمات مدنية

التعديلات الدستورية مطلب جماهيري

أكبر مشاكل المشترك

كيف أفلت المؤتمر من فخ الفراغ الدستوري؟!

برئاسة فخامة الرئيس:

الاجتماع الموسع لقيادات المؤتمر يقف أمام الموجهات العامة للبرنامج الانتخابي

ترأس فخامة الاخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- بصنعاء الأربعاء، اجتماعاً موسعاً لقيادات المؤتمر، نوقش فيه العديد من القضايا المتصلة بالتطورات على الساحة الوطنية، وفي مقدمتها التعديلات الدستورية والتحضيرات والاستعدادات الجارية لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

ووقف الاجتماع أمام الموجهات العامة للبرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام في الاستحقاق النيابي القادم.

وأكد رئيس الجمهورية على إنجاز كافة المهام المستقبلية وفي مقدمتها الاستحقاق النيابي الدستوري والديمقراطي في موعده المحدد وفي مناخات حرة ونزيهة وشفافة.

ووجه فخامته الأجهزة الأمنية والعسكرية بوضع الخطط اللازمة لمواكبة عملية الانتخابات، وبما يكفل إجراءها في أجواء آمنة ومطمئنة.

تفاصيل ص ٢

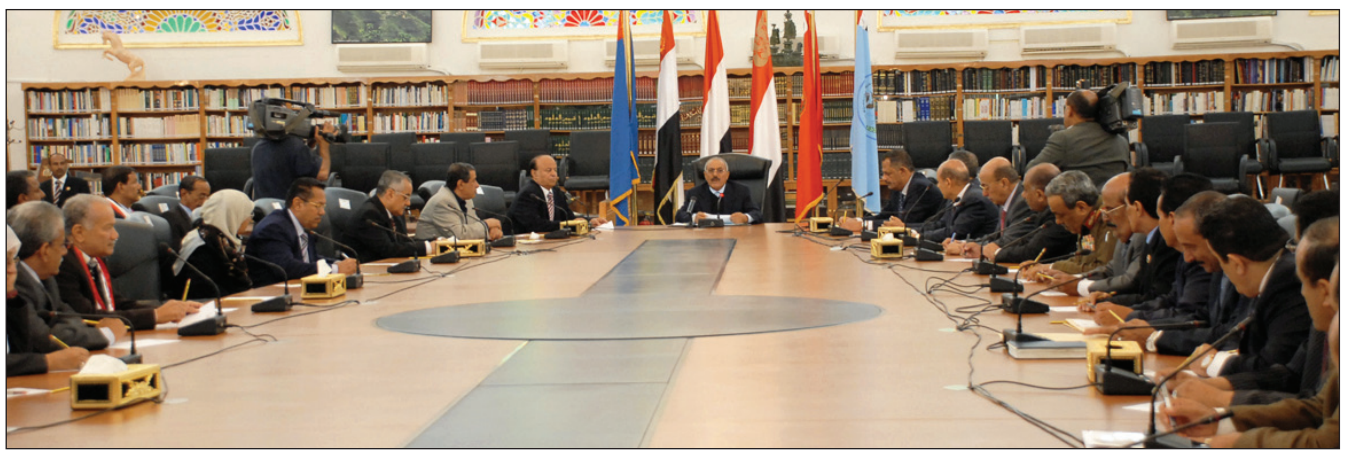

البرلمان يحيل التعديلات الدستورية إلى لجنة خاصة لمناقشتها

كتلة المؤتمر تدعو الأحزاب والمنظمات المدنية للإدلاء بآرائهم حول التعديلات

أقر مجلس النواب إحالة طلب أعضاء المجلس تعديل عدد من مواد الدستور الى لجنة خاصة برئاسة نائب رئيس مجلس النواب حمير الأحمر، حيث سيتم مناقشة التعديلات المقترحة بعد شهرين من الآن وفقاً للمادة (١٥٨) من الدستور، ثم إجراء استفتاء شعبي لشمولها على تعديل مواد جامدة ينص الدستور على إجراء استفتاء شعبي بشأنها.

وتستهدف التعديلات تطوير السلطة التشريعية باعتماد نظام المجلسين وإنشاء غرفة ثانية في السلطة التشريعية وتخصيص مقاعد نيابية للمرأة في مجلس النواب، كما تستهدف اعتماد نظام للحكم المحلي، الى جانب تعديل عدد محدود من المواد الاخرى تمثل إصلاحاً دستورياً وتعزيزاً للتجربة الديمقراطية في بلادنا..

هذا ودعا الشيخ يحيى الراعي- رئيس مجلس النواب الأمين العام المساعد، والشيخ سلطان البركاني- الأمين العام المساعد رئيس الكتلة البرلمانية- دعيا المعارضة والمنظمات المدنية والمهتمين إلى الإدلاء بآرائهم حول التعديلات لدى نقاشها في اللجنة الخاصة.

تفاصيل ص ١٠-١١

اللجنة الخاصة بالتعديلات تضم نواباً من المشترك

شكل مجلس النواب السبت لجنة برلمانية خاصة بدراسة التعديلات الدستورية برئاسة نائب رئيس مجلس النواب حمير الأحمر، تضم في عضويتها النواب محمد عبده سعيد، عمر العمودي، عبدالقادر الدعيس، ناصر عرمان، سلطان السامعي، محمد قاسم النقيب، نبيل الباشا، زكريا الزكري، عبدالعزيز كرو، أحمد الزهيري، عزام صلاح، سالم حيدرة، أحمد صوفان، أحمد الكحلاني، عبده العدلة، ناجي القوسي، عبده بشر.

كما تضم أعضاء اللجنة الدستورية وهم: علي أبو حليقة، سنان العجي، أحمد الخولاني، حميد شعبين، صادق الضباب، عبدالرزاق الهجري، عبدالله أهيف، عبده الحبيشي، علي الوافي، محمد الحاج الصالحي، محمد شردة، ناجي عتيق.. وكذا لجنة تقنين أحكام الشريعة المكونة من النواب عبدالملك الوزير، أحمد الرقيحي، محمد الباكري، عبدالحميد البتراء.

أبوراس: نرفض أي تأجيل أو تمديد للانتخابات

أكد الأخ صادق أمين أبوراس- الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام- مضي المؤتمر نحو إجراء الانتخابات النيابية المقررة في أبريل القادم ورفض أي تأجيل أو تمديد لمجلس النواب..

وقال: لايمكن لأحد إعاقة الانتخابات وعرقلتها فالدولة ستطبق القانون على كل مخرب وقاطع طريق وكل مثير للشغب وهذه مهمتها، ولا ننسى أن بعض الدوائر سيحميها رجالها..

منوهاً إلى أن المؤتمر ماض في الانتقال إلى الحكم المحلي وتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من صلاحيات داخل المديريات والمحافظات بحيث يساهم كل مواطن في تحديد أولوياته أو الشؤون التي تخصه داخل مديريته اجتماعياً وتنموياً.

وأوضح أبوراس أن الفترة القادمة ستشهد تكثيف الجهود لتلبية متطلبات المواطنين ابتداءً من الطرقات ومشاريع المياه.. والعمل على تجاوز الأخطاء في الأداء.

مشيراً إلى أن بعض المشاكل كانت بسبب الإخوان في المشترك عبر إلهائنا بالأمور الجانبية للحيلولة دون تحقيق الإنجازات.

تفاصيل ص٣

مصدر في الكتلة البرلمانية:

إرادة الشعوب لا تقرر بالرغبات الخارجية

عبر مصدر مسئول في الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام عن أسفه الشديد لما نُسب للمتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بشأن عرض التعديلات على البرلمان قائلاً: «إن الأمريكان يعلمون جيداً أن البرلمان اليمني محكوم بنصوص دستورية وقانونية وأن إرادة الشعوب لا تقرر بالرغبات الخارجية وأن مضمون طلب إرجاء التعديلات الدستورية لم يرقَ الى مستوى المسئولية والتعامل الدبلوماسي ويفتقد الحصافة».

وأشار المصدر إلى أن طلب التأجيل يعتبر مساساً بالسيادة الوطنية وتدخلاً في الشئون الداخلية للشعوب.. لافتاً الى أنه كان على نواب الشعب أن يلبوا رغبات شعبهم ويتحملوا مسئوليتهم الوطنية تجاه قضاياه المصيرية.

واختتم المصدر تصريحه بالترحيب باستمرار الحوار الوطني مع مختلف القوى السياسية بما فيها أحزاب اللقاء المشترك خدمةً للوطن ومصالحه وقضاياه المستقبلية.

كلمة الميثاق

معارضة يائسة

طرح التعديلات الدستورية على مجلس النواب والموافقة المبدئية عليها وإحالتها الى لجنة خاصة مشكلة من مختلف القوى السياسية الممثلة بالمجلس لدراستها، كل ذلك يأتي انعكاساً لوعي وطني بضرورتها لتطوير نظامنا السياسي الديمقراطي التعددي.. ليس مستغرباً طرحها وإنما المستغرب حقاً تلك المواقف التي اعتدناها من أولئك الذين يقفون على طرف نقيض مع كل ما لا يتناسب ويتلاءم مع رغباتهم وأهوائهم التي تنضح بها عقولهم المريضة المندفعة الى تفسيرات وتأويلات نابعة من تفكير سياسي يعتمد على خطاب ديماغوجي متحذلق يسعى الى وضع الحقائق بالمقلوب، وهذا هو حال قيادات أحزاب اللقاء المشترك ومن لف لفهم.. ولا نحتاج هنا الى دليل إثبات لتأكيد صحة ما ذهبنا اليه لأن سلوكهم وممارساتهم الصبيانية تفضحهم..

هكذا كانوا يتعاطون مع الديمقراطية والتعددية وتعبيراتها من حرية الرأي والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الانسان وموقفهم تجاه حقوق المرأة في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية وكذلك مع الحوار وما ارتبط به من اتفاقات وعهود، كانوا دوماً يقترحونها ويطلبون من المؤتمر القبول بها وعندما يقبل بها تغليباً للمصلحة الوطنية وحرصاً على النهج الديمقراطي يتراجعون عنها وينكثونها ويتهربون من الالتزام بها الى اشتراطات تعجيزية.

متخذين أطراً غير شرعية وغير دستورية متصورين أن وجودهم فيها كافٍ لشرعنتها.. وهكذا كنا ندرك موقفهم من التعديلات الدستورية التي أقرها المؤتمر الشعبي العام في اجتماع قيادته الموسع برئاسة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام الاسبوع الماضي وقدمها لمجلس النواب عبر كتلته البرلمانية لتحظى بالموافقة.. وهي تعديلات لطالما طالب بمعظمها المشترك، لكن كما هو جلي الآن لم تكن إلا شعارات للمزايدة والمكايدة والمناكفة السياسية وقبلها كان حالهم ايضاً مع إقرار قانون الانتخابات المعدل وهم بهذا كله يجسدون تفكيرهم العقيم والمفلس الناتج عن الاختلال النفسي الذي يعيشونه وعجزهم عن إظهار ما يبطنونه من نزعات معادية للديمقراطية، وسعيهم للسلطة ولو باتباع الوسائل الشمولية الانقلابية التي عفى عليها الزمن ولم يعد لها وجود إلا في أذهانهم البائسة والمحبطة.. لهذا لا ينبغي الوقوف طويلاً إزاء ما يقومون به ويثيرونه من ضجيج لأوانٍ فارغة وزوبعة في فنجان..

فلنمضِ نحو إجراء التعديلات الدستورية والاستحقاق الانتخابي الديمقراطي النيابي في موعده، لأن في ذلك مصلحة الوطن والشعب وأمنه واستقراره ونماءه وازدهاره.

حُمّى التنافس تبدأ مبكراً

المؤتمر يدفع بـ(10) وزراء لخوض الانتخابات البرلمانيةالقادمة

صنعاء- بليغ الحطابي

أعلن عشرة وزراء عن خوضهم المعركة الانتخابية المقبلة المقرر إجراؤها في ٢٧ أبريل المقبل.. بينهم نائبا رئيس الوزراء للشئون الداخلية والأمنية بعد أن قدموا استقالاتهم لرئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور الاسبوع الماضي.

مراقبون عدّوا هذه الخطوة مؤشراً لما ستشهده الانتخابات البرلمانية المقبلة من تنافس حقيقي وزخم وتفاعل سياسي وحزبي كبير بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المشترك والمستقلين. وأكدت مصادر مطلعة لـ«الميثاق» أن تقديم عدد من الوزراء استقالاتهم- سيما وأنهم من الشخصيات الوطنية البارزة ولها حضور جماهيري كبير- إنما يؤكد حرص المؤتمر على الفوز بالمقاعد النيابية ذات الأهمية خاصة في أمانة العاصمة وبعض المحافظات.. وذكرت المصادر أن الاستاذ صادق أمين أبوراس- الأمين العام المساعد- سيترشح في الدائرة (١٠١) مديرية ذي السفال محافظة إب.. والدكتور رشاد العليمي في الدائرة (٩) بأمانة العاصمة، والدكتور يحيى الشعيبي الدائرة (٢٩٦) بمحافظة الضالع، والمهندس عوض السقطري بالدائرة (١٤٦) بمديرية الديس الشرقية وقصيعر بحضرموت الساحل، ونبيل الفقيه في الدائرة (١٠)، وحمود عباد (١٩٤) بمحافظة ذمار، إضافة إلى عبدالرحمن الأكوع في الدائرة (٦) بأمانة العاصمة.. وعبدالقادر هلال بالدائرة (١٨)، والدكتور منصور الحوشبي في الدائرة (١٦)، وأحمد الكحلاني في الدائرة (٥) بالعاصمة.. الجدير بالذكر أن استقالات الوزراء أثارت تساؤلات في الشارع اليمني وتكهنات لدى المراقبين والمهتمين بالشأن الديمقراطي عن مستوى التنافس الذي ستشهده العملية الانتخابية خاصة في ظل مضي المؤتمر المبكر إلى حسم هذه المقاعد لصالحه عبر إنزاله مرشحين من العيار الثقيل..

وهذا التوجه المؤتمري- حسب مراقبين- أفزع أحزاب المشترك وأثار مخاوف مرشحيهم، مما يجعل الانتخابات القادمة أكثر إثارة وتنافسا.

الشايف: المؤتمر يشكل لجنة للحوار مع المشترك حول التعديلات الدستورية

أوضح الشيخ محمد بن ناجي الشايف- عضو اللجنة العامة- أن المؤتمر الشعبي العام شكل لجنة برئاسة الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني- رئيس مجلس الشورى عضو اللجنة العامة، وعدد آخر من أعضاء اللجنة العامة للحوار مع أحزاب اللقاء المشترك.. مبيناً أن اللجنة اتصلت ببعض قيادات المشترك لمعرفة موقفهم حول ما إذا كانوا يريدون المشاركة في مناقشة وإقرار التعديلات الدستورية وخوض الانتخابات.. وقال: إن قرار المؤتمر بتشكيل لجنة للتحاور مع المشترك، لا يعني أن المؤتمر ليس ماضياً في الانتخابات والتعديلات الدستورية، مؤكداً أن الإجراءات التي أقرت في البرلمان لا يمكن إلغاؤها..

تفاصيل ص٥

العماد: محليو صعدة يمارسون مهامهم في جميع مديرياتها

أكد الأخ محمد العماد- أمين عام المجلس المحلي في محافظة صعدة- أن أبناء المحافظة ماضون في ممارسة حقهم الدستوري وخوض الانتخابات النيابية في موعدها المحدد وسيلحقون الهزيمة بكل المرجفين والمشككين. داعياً العناصر الحوثية المغرر بهم والذين تم الإفراج عنهم مؤخراً إلى الاستفادة من تسامح القيادة السياسية والإسهام في ترسيخ الأمن والاستقرار وتجسيد نموذج المواطن الصالح.. مشيراً إلى أن مسؤولي السلطة المحلية بالمديريات يمارسون مهامهم وفقاً للقانون ولا توجد أية اشكاليات.

تفاصيل ص١٢

نائب وزير التخطيط لـ«الميثاق»:

اليمن سيواجه إشكالات مع المانحين إذا لم تجرَ الانتخابات

كتب/ عبدالولي المذابي

قال الأخ هشام شرف- نائب وزير التخطيط- إن التحضيرات لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها خلق حركة في السوق وتفاؤلا لدى الناس بأنهم مقدمون على مرحلة جديدة وبرلمان جديد وحكومة جديدة أيضاً. وحذر من إشكالات قد تواجهها بلادنا مع المنظمات والدول المانحة على مستوى العالم في حال جمود الترتيبات المرتبطة بإجراء الانتخابات. وقال في حوار مع «الميثاق» إن الانتخابات النيابية ستكون نقطة تحول جديدة نحو برلمان قوي قادر، يعمل مع السلطة التنفيذية على تحقيق التنمية والتغيير والتخفيف من الفقر، والتعامل بحزم مع قضايا الإرهاب وغيرها.

تفاصيل ص٩

فعاليات وطنية: التعديلات الدستورية تأصيل للدولة المؤسسية

بن حبتور: رفض المساومة حول الحق الدستوري مثل صفعة قوية للمشترك

أكد الدكتور عبدالعزيز بن حبتور- عضو اللجنة الدائمة رئيس جامعة عدن- أن ممارسات أحزاب اللقاء المشترك ورفضها إجراء الانتخابات في ٢٧ أبريل أوجدت لدى أبناء الشعب خوفاً حقيقياً على الوحدة والتفافاً جماهيرياً واسعاً حول المؤتمر الشعبي العام لأنه يمثل إرادتهم ومشروعهم المستقبلي. مشيرا الى أن المواطنين وجهوا صفعة قوية لأحزاب المشترك من خلال تأييدهم وترحيبهم بقرار المؤتمر الشعبي العام المضي في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها ورفض المساومة حول هذا الحق الدستوري.

وقال رئيس جامعة عدن في حوار مع «الميثاق»: إن هناك وسيلة وحيدة أمام أحزاب المشترك للوصول الى السلطة وهي عبر الانتخابات ولكنها تتهرب منها نتيجة إفلاسها ولأنها لم تستطع أن تقدم للمواطنين سوى الكلام الذي لا يقدم أو يؤخر.

تفاصيل ص٦

أمناء عموم الأحزاب لـ«الميثاق»:

التعديلات الدستورية خطوة مهمة لتطوير النظام السياسي

أكد أمناء عموم عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة أن التعديلات الدستورية تعد خطوة مهمة على طريق تطوير النظام السياسي وترسيخ النهج الديمقراطي في بلادنا.. وقالوا في أحاديث لـ«الميثاق»: إن التعديلات ستعمل على إفساح المجال أمام مختلف شرائح المجتمع للمشاركة في صنع القرار سواءً باعتماد نظام الحكم المحلي، أو بمشاركة المرأة في البرلمان، علاوةً على إنشاء مجلس الأمة المكون من مجلسي النواب والشورى.

تفاصيل ص٤

الدكتور عبدالمؤمن شجاع الدين:

تعديل فترة حكم رئيس الجمهورية يتوافق وروح الشريعة الإسلامية

كتب/ عارف الشرجبي

وصف الدكتور عبدالمؤمن شجاع الدين- أستاذ الشريعة والقانون بجامعة صنعاء- التعديلات الدستورية بالمهمة على طريق تطور النظام السياسي والارتقاء به إلى مصاف الأنظمة الديمقراطية المتطورة. وقال في حديث لـ«الميثاق»: إن التعديلات الدستورية تلبي احتياجات سياسية حقيقية أسفر عنها تطبيق الدستور وإعماله خلال الفترة الماضية وتعبير صادق عن إرادة وطنية لتطوير النظام السياسي وإفساح المجال أمام الكثير من الطاقات والمهارات والخبرات في مجتمعنا للعمل والاسهام الفاعل في الحياة السياسية ومن ذلك اتاحة الفرصة أمام المرأة بصورة تجعل تواجدها في البرلمان هو الأكثر على مستوى البرلمانات العربية والإسلامية.

تفاصيل ص٤

قيادات نسوية لـ«الميثاق»:

التعديلات الدستورية تضمن حضور المرأة برلمانياً

وصفت قيادات الأحزاب النسوية وقادة منظمات المجتمع المدني مشروع التعديلات الدستورية بأنه خطوة متقدمة تأتي إيفاءً من فخامة رئيس الجمهورية بوعده.. وأشاروا إلى أنها ستعطي العملية الانتخابية أبعاداً سياسية وديمقراطية من شأنها أن تطور النظام السياسي وتعطي المنظومة الديمقراطية دفعة لتتكامل فيما بينها وتفتح الطريق أمام فئة ضرورية وهي قطاع المرأة. مؤكدين أن هذه الخطوة الشجاعة ستجعل من البرلمان القادم احترافياً أفضل عما كان عليه.

تفاصيل ص١٥